

قرار بقانون رقم (28) لسنة 2018م بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع حكومة جمهورية أثيوبيا

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، لاسيما أحكام المادة (43) منه، وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ 2018/06/12م، وعلى الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، وباسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القرار بقانون الآتي:

مادة (1)

المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بضريبة الدخل، المبرمة بين حكومة دولة فلسطين وحكومة جمهورية أثيوبيا، المرفقة بهذا القرار بقانون.

مادة (2)

يعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقراره.

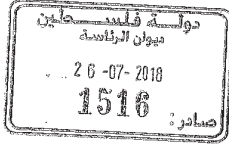
مادة (3)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مع الاتفاقية الأصلية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2018/07/25 ميلادية
الموافق: 12/ ذو القعدة 1439 هجرية

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية



اتفاقية

بين

دولة فلسطين

و

جمهورية أثيوبيا الفدرالية الديمقراطية

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق

بالضرائب المفروضة على الدخل





ان حكومات دولة فلسطين

و

جمهورية أثيوبيا الفدرالية الديمقراطية

رغبة منهما في عقد اتفاقية بينهما لتجنب الازدواج الضريبي ومنع

التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل

قد اتفقتا على ما يلي:



<



المادة " 1 " النطاق الشخصي

تُطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما.

المادة " 2 " الضرائب التي تشملها الاتفاقية

1. تُطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة نيابة عن دولة متعاقدة، أو وحداتها السياسية أو سلطاتها المحلية، بصرف النظر عن الطريقة التي فرضت بها.
2. تُعتبر الضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي، أو على عناصر الدخل، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناجمة عن التصرف في الأملاك المنقولة أو غير المنقولة.
3. إن الضرائب الحالية التي تسري عليها هذه الاتفاقية هي :
أ- في حالة دولة فلسطين :
▪ الضريبة على الدخل والربح .
(ويشار إليها فيما يلي بـ "الضريبة الفلسطينية ")
ب- في حالة أثيوبيا :
الضريبة على الدخل والربح
والضريبة على الدخل من النشاطات التعدينية والبتروولية والزراعية.
(ويشار إليها فيما يلي بـ " الضريبة الأثيوبية ") .
4. تسري هذه الاتفاقية أيضا على أية ضرائب تماثل أو تشابه بصورة أساسية الضرائب الحالية وتُعرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية إضافة إلى هذه الضرائب أو بدلاً منها. وعلى السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقبتين أن تخطر إحداهما الأخرى بأية تغييرات مهمة تجري على قوانين الضرائب فيهما .





المادة " 3 " تعريفات عامة

1. لأغراض هذه الاتفاقية ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

- أ- تعني "الدولة المتعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى" اثيوبيا، أو "فلسطين" حسبما يقتضي السياق ذلك ؛
- ب- يُقصد بتعبير اثيوبيا (جمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية) وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي: يُقصد به الأراضي الوطنية واي منطقة أخرى حسب القانون الدولي وقوانين اثيوبيا هي او ممكن ان تكون محددة كمنطقة تمارس اثيوبيا عليها حقوقها السيادية والقضائية.
- ت- يُقصد بتعبير فلسطين (دولة فلسطين) وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يقصد به: الأراضي الوطنية واي منطقة أخرى حسب القانون الدولي و قوانين فلسطين هي او ممكن ان تكون محددة كمنطقة تمارس فلسطين عليها حقوقها السيادية والقضائية.
- ث- تشمل كلمة "شخص" الفرد، والشركة وأي هيئة أخرى من الأشخاص .
- ج- تعني كلمة "شركة" أي هيئة اعتبارية أو أي هيئة أخرى تعامل كهيئة اعتبارية لأغراض الضريبة .

ح- تعني كلمة "مشروع في دولة متعاقدة" و"مشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروعا ينفذه مقيم في دولة متعاقدة، ومشروعا ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

خ- تعني عبارة "النقل الدولي" أي وسيلة نقل بالسفينة أو الطائرة يشغلها مشروع يوجد مكان إدارته الفعلية في دولة متعاقدة، إلا عندما تكون وسيلة النقل تلك تعمل فقط بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

د- تعني كلمة وطني في دولة متعاقدة :

الفرد الذي يحمل جنسية هذه الدولة المتعاقدة

واي شخص اعتباري ، شراكة ، رابطة تعتبر كذلك وفقا للقانون الساري في الدولة المتعاقدة.



ع



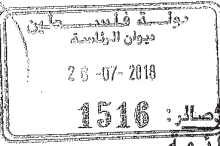
ذ- تعني عبارة "السلطة المختصة" :

- (1) بالنسبة لدولة فلسطين وزير المالية أو من يفوضه .
 - (2) بالنسبة لأثيوبيا وزير المالية والتنمية الاقتصادية أو من يفوضه .
2. فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية من جانب دولة متعاقدة، فإن أي تعبير غير معرف فيها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، يجب أن يكون له المعنى الخاص به بموجب قوانين تلك الدولة فيما يختص بالضررائب التي تسري عليها هذه الاتفاقية.

المادة " 4 " المقيم

1. لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة " مقيم في دولة متعاقدة " أي شخص يكون وفقا لقوانين تلك الدولة، خاضعا للضريبة فيها بسبب محل إقامته، مسكنه، مكان التأسيس أو التسجيل، مكان إدارته، أو بسبب أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة. وأيضا تشمل هذه العبارة التقسيمات السياسية والسلطات المحلية ، لكن هذه العبارة لا تشمل أي شخص يكون خاضعا للضريبة في تلك الدولة في ما يتعلق بالدخل الناجم من مصادر في تلك الدولة فقط.
2. إذا اعتبر الفرد وفقا لأحكام الفقرة "1" مقيما لدى كلتا الدولتين المتعاقدين، فعندئذ يجب أن يُقرر وضعه القانوني كما يلي :
 - أ- يُعتبر بأنه مقيم لدى الدولة المتعاقدة التي يتوفر له فيها منزل دائم، فإذا كان لديه منزل دائم متوفر له في كلتا الدولتين، وجب اعتباره مقيما لدى الدولة المتعاقدة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية فيها أوثق (مركز للمصالح الحيوية) ؛
 - ب- إذا تعذر تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يتوفر لديه منزل دائم في أي من الدولتين، اعتبر مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي له فيها مسكن معتاد ؛
 - ت- إذا كان له مسكن معتاد في كلتا الدولتين أو لم يكن له ذلك في أي منهما، اعتبر مقيما فقط لدى الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها ؛
 - ث- إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين أو لم يكن يحمل جنسية أي منهما، تسوي السلطان المختصتان في الدولتين المتعاقدين هذه المسألة بالاتفاق المتبادل ؛
3. إذا اعتبر الشخص غير الفرد وفقا لأحكام الفقرة (1) مقيما لدى كلتا الدولتين المتعاقدين، فعندئذ يجب اعتباره مقيما لدى الدولة التي يقع فيها مكان إدارته الفعلية.

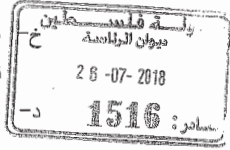
٥



المادة " 1516 المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة " المنشأة الدائمة" مكان عمل ثابت يتم عن طريقه القيام بأعمال مشروع ما بصورة كاملة أو جزئية.
2. تشمل عبارة " المنشأة الدائمة" على وجه الخصوص ما يلي :
 - أ- مكان الإدارة ؛
 - ب- الفرع ؛
 - ت- المكتب؛
 - ث- المصنع ؛
 - ج- المتجر
 - ح- الورشة ؛
 - خ- مستودع تجاري
 - د- المزرعة، أو أي أراضي مزروعة ؛الغابات حيث تنفذ عليها نشاطات تتعلق بالزراعة.
 - ذ- منجم، بئر نفط غاز، أو مقلع حجارة اي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.
3. ان موقع البناء أو الإنشاء يعتبر منشأة دائمة فقط اذا دام أكثر من ستة اشهر.
4. على الرغم من أحكام الفقرات السابقة لهذه المادة،لا تشمل عبارة " المنشأة الدائمة" :
 - أ- استعمال المرافق فقط لغرض تخزين سلع أو بضائع تخص المشروع أو عرضها أو تسليمها ؛
 - ب- الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع تخص المشروع فقط لغرض التخزين، أو العرض، أو التسليم ؛
 - ت- الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع تخص المشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر ؛
 - ث- بيع سلع أو بضائع تخص المشروع يجري عرضها في اطار سوق أو معرض موسمي مؤقت، وذلك بعد اغلاق ذلك السوق أو المعرض المذكور؛
 - ج- الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط لغرض شراء سلع أو بضائع، أو لجمع معلومات للمشروع ؛
 - ح- الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط لغرض اعلاني للمشروع؛

الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط لغرض القيام بأي نشاط آخر ذي طابع تمهيدي أو مساعد للمشروع ؛
 الاحتفاظ بمكان عمل ثابت مخصص فقط لأي مجموعة من الأعمال المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (خ)، شريطة أن يكون النشاط الشامل لمكان العمل الثابت الناجم عن هذه المجموعة من الأعمال ذا طابع تمهيدي أو مساعد.



5. على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و(2) إذا عمل شخص - غير وكيل ذي وضع مستقل تسري عليه أحكام الفقرة (7)- لمصلحة مشروع ولديه صلاحية، من المألوف له أن يمارسها في دولة متعاقدة لإبرام عقود باسم المشروع ، فإن ذلك المشروع يعتبر بأن لديه منشأة دائمة في تلك الدولة في ما يختص بأي أعمال يتولاها ذلك الشخص لمصلحة المشروع ، ما لم تكن أعمال ذلك الشخص مقصورة على تلك المذكورة في الفقرة (4) التي، إذا مورست عن طريق مكان عمل ثابت، لا تجعل مكان العمل الثابت هذا منشأة دائمة بمقتضى أحكام تلك الفقرة.

6. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، يعتبر أنه لدى شركة التأمين، باستثناء إعادة التأمين، في دولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كانت تحصل أقساط التأمين في أراضي الدولة الأخرى، أو كانت تؤمن ضد أخطار تقع في تلك الدولة عن طريق شخص غير وكيل ذي وضع مستقل تسري عليه أحكام الفقرة (7).

7. لا يعتبر مشروع منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد أنه ينفذ أعمالا في تلك الدولة عن طريق سمسار، أو وكيل عام بالعمولة، أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل، شريطة أن يعمل هؤلاء الأشخاص في مجال عملهم المعتاد وأن يكون هذا الوكيل متفرغ كلياً أو بالجزء الأكبر لذلك المشروع حتى يعتبر وكيلاً ذو شخصية مستقلة ضمن معنى هذه الفقرة.

8. إن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تشرف على أو تخضع لإشراف شركة مقيمة لدى الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تقوم بعمل في تلك الدولة الأخرى (سواء كان ذلك عن طريق منشأة دائمة أو غير ذلك) لا تشكل بحد ذاتها منشأة دائمة للشركة الأخرى.



د



المادة " 6 "

الدخل من الأملاك غير المنقولة

1. يخضع الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أملاك غير منقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الغابات) واقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. يكون لعبارة "الأملاك غير المنقولة" المعنى المعطى لها بموجب قوانين الدولة المتعاقدة التي تقع فيها الأملاك المحددة. وتشمل هذه العبارة، في أية حالة، جميع الأملاك الملحقة بالأملاك غير المنقولة، والمواشي والمعدات المستعملة في الزراعة والغابات، والحقوق التي يطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي والعقارات، وحق الانتفاع بالأملاك غير المنقولة، والحقوق في الحصول على مدفوعات لقاء استخراج، أو حق استخراج المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية. أما السفن والطائرات فلا تعتبر أملاكاً غير منقولة.
3. تُطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأملاك غير المنقولة، أو تأجيرها، أو استعمالها بأي شكل آخر.
4. تُطبق أحكام الفقرتين (1) و(3) كذلك على دخل الأملاك غير المنقولة العائدة للمشروع، والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة لأداء خدمات مهنية مستقلة.

المادة " 7 "

أرباح الأعمال

1. تخضع أرباح مشروع ما في دولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يكن المشروع يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها. وإذا كان المشروع يقوم بعمل كما ذكر آنفاً، يجوز أن تخضع للضريبة أرباح المشروع في الدولة الأخرى ولكن بالقدر الذي يُنسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة ؛



2. مع مراعاة أحكام الفقرة (3)، حيث يقوم مشروع في دولة متعاقدة بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها، فإنه يجب أن تُسبب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي كان يمكن أن تحققها لو كانت هي مشروعا قائما بذاته مستقلا يقوم بنفس الأعمال أو الأعمال المماثلة لها في ظل الظروف نفسها أو المماثلة لها، ويتعامل على نحو مستقل كليا مع المشروع الذي يشكل هو منه منشأة دائمة.

3. اذا كان مشروع لدولة متعاقدة يملك منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يبيع سلع أو بضائع من نفس نوعية أو مشابهة لتلك السلع المباعة من قبل المنشأة الدائمة أو يقدم خدمات من نفس نوع الخدمات أو مشابهة لتلك الخدمات المقدمة من المنشأة الدائمة، فإن أرباح هذه النشاطات تُسبب إلى المنشأة الدائمة ما لم يثبت المشروع ان هذه المبيعات والخدمات لا تُسبب لنشاطات هذه المنشأة الدائمة.

4. عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يُسمح بإجراء خصم النفقات الفعلية التي تُصرف لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك النفقات التنفيذية الإدارية العامة التي تصرف، سواء في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو في مكان آخر. ويُحدد هذا الخصم وفقا للقانون المحلي للدولة المتعاقدة التي يخضع فيها الدخل للضريبة.

5. بقدر ما يُحدد العرف في دولة متعاقدة الأرباح العائدة إلى منشأة دائمة على أساس توزيع مجموع أرباح المشروع على أجزائه المختلفة، فما من شيء في الفقرة (2) يمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضريبة بمثل هذا التوزيع كما جرى عليه العرف. بيد أن طريقة التوزيع المُتبعة ينبغي أن تكون نتيجتها وفقا للقواعد التي تضمنتها هذه المادة.

6. يجب أن لا تُسبب أرباح إلى منشأة دائمة لمجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع.

7. لأغراض أحكام الفقرات السابقة، تُحدد الأرباح التي تُسبب إلى المنشأة الدائمة بالطريقة نفسها سنة بعد سنة، ما لم يكن هناك سبب وجيه وكاف لخلاف ذلك.

8. حيث تشمل الأرباح أنواعاً من الدخل تنص عليها على نحو مستقل مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.



٩



المادة " 8 " النقل الدولي

1. تخضع الأرباح الناجمة عن تشغيل سفن أو طائرات في النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.
2. إذا كان مكان الإدارة الفعلية لمشروع للنقل البحري على متن إحدى السفن ، فإنه يُعتبر يقع في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها ميناء موطن تلك السفينة أو يُعتبر بأنه يقع في الدولة المتعاقدة التي يكون مُشغل السفينة مقيماً فيها إذا لم يكن هناك ميناء موطن كهذا.

3. لغايات هذه المادة، الأرباح الناجمة عن تشغيل سفن أو طائرات في النقل الدولي تشمل:

- أ- الأرباح الناجمة عن تأجير السفن أو الطائرات بدون الطواقم العاملة عليها
- ب- الأرباح الناجمة عن استخدام ، صيانة أو تأجير الحاويات (بما فيها المقطورات والأدوات المرتبطة بنقل الحاويات) المستخدمة لنقل السلع أو البضائع.
- ت- الأرباح الناجمة عن بيع التذاكر لمثل هكذا وسائل نقل بالنيابة عن مشاريع أخرى. حيث يكون مثل هكذا تأجير، استخدام، صيانة أو بيع تذاكر يمكن أن يكون حالة عارضة في عملية تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.
4. لغايات هذه المادة ، تعتبر الفائدة على الأموال المرتبطة مباشرة بتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي أرباحاً مستمدة من تشغيل هكذا سفن أو طائرات ، ولا تسري على هذه الفائدة أحكام المادة 11 .

5. أن أحكام الفقرة (1) تسري أيضاً على الأرباح الناجمة عن المشاركة في تجمع، أو عمل مشترك، أو وكالة تشغيل دولية.



١٠



المادة " 9 "

المشاريع المشتركة

1.

أ- إذا شارك مشروع في دولة متعاقدة، مشاركة مباشرة أو غير مباشرة، في أعمال الإدارة أو الإشراف أو في رأس المال الخاص بمشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو

ب- إذا شارك الأشخاص أنفسهم، مشاركة مباشرة أو غير مباشرة، في أعمال الإدارة أو الإشراف أو في رأس المال الخاص بمشروع في دولة متعاقدة ومشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى،

وإذا وضعت، في أي من الحالتين، شروط بين المشروعين في علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تتم بين مشاريع مستقلة، فإن أي أرباح كانت ستعود لأحد المشروعين، لولا تلك الشروط، يمكن أن تضم لأرباح ذلك المشروع واخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2. إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين والخاضعة للضريبة في تلك الدولة تتضمن أرباحاً داخلة ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وكانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح ذلك المشروع تعتبر أرباحاً تحققت للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً، إذا كانت الظروف القائمة بين المشروعين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعين مستقلين ففي هذه الحالة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تجري التعديل المناسب للضريبة التي استحققت فيها على تلك الأرباح وعند إجراء هذا التعديل فإنه يتعين إعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، ويجب على السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدين عند الاقتضاء أن تتشاورا حول هذا التعديل.



11



المادة " 10 "

أرباح الأسهم

1. أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. بيد أن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح وفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد منها مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة هكذا، ينبغي أن لا تتجاوز (10%) من إجمالي أرباح الأسهم.
- وهذه الفقرة يجب أن لا تؤثر على ضريبة الشركة بالنسبة للأرباح الموزعة على هذه الأسهم.
3. تعني عبارة "أرباح الأسهم"، كما هي مستعملة في هذه المادة، للدخل من الأسهم، وأسهم التعدين، وحصص المؤسسين، أو حقوق أخرى لا تُعتبر ناجمة عن دين وتساهم في الأرباح، وتعني أيضاً الدخل من حقوق معطاة من شركات تخضع للضريبة نفسها كالدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تقيم فيها الشركة التي توزع أرباح الأسهم.
4. لا تسري أحكام الفقرتين (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى، التي تقيم فيها الشركة التي تدفع أرباح الأسهم، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال قاعدة ثابتة تقع فيها، وكان امتلاك الاسم الذي تُدفع بشأنه أرباح الأسهم مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة، أو القاعدة الثابتة، ففي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو أحكام المادة (15) من هذه الاتفاقية.
5. حيث تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة، إلا إلى الحد الذي تدفع فيه أرباح الأسهم إلى مقيم في تلك الدولة الأخرى، أو إلى الحد الذي يكون فيه امتلاك الأسهم الذي تدفع بشأنه أرباح الأسهم متصلاً اتصالاً فعلياً بمنشأة دائمة أو قاعدة ثابتة تقع في تلك الدولة الأخرى، ولا يجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على أرباح الشركة غير الموزعة حتى لو تكونت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة كلياً أو جزئياً من أرباح دخل نشأ من تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.





المادة " 11 "
الفائدة

1. إن الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتُثَغ في دولة متعاقدة أخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. بيد أن مثل هذه الفائدة يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة هكذا، يجب أن لا تتجاوز (10%) من المبلغ الإجمالي للفائدة. وعلى السلطات المختصة لدى الدولتين المتعاقبتين أن تُسوي بالاتفاق طريقة تطبيق ذلك.
3. على الرغم من أحكام الفقرة (2) من هذه المادة، فإن الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة تُعفى من الضريبة في تلك الدولة إذا كانت تعود فعلياً إلى حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى، وحدة سياسية أو سلطة محلية فيها؛ أو البنك الوطني لتلك الدولة الأخرى.
4. تعني كلمة "الفائدة" كما هي مستعملة في هذه المادة، الدخل من حقوق الديون من كل نوع، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة بآمين، وسواء كانت تحمل أو لا تحمل حقاً في المشاركة في أرباح المدين، وتعني على وجه الخصوص الدخل من السندات والأوراق المالية الحكومية، بما في ذلك العلاوات والمكافآت المرتبطة بتلك السندات والأوراق المالية. إن الجزاءات المفروضة لقاء التأخر في الدفع لا تُعتبر بمثابة فائدة لغرض هذه المادة.
5. لا تسري أحكام الفقرتين (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد من الفائدة، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها تلك الفائدة، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مكان عمل ثابت يقع فيها، وكان الدين الذي تُدفع بشأنه الفائدة مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو مكان العمل الثابت، ففي مثل هذه الحالة تسري أحكام المادة (7) والمادة (14) من هذه الاتفاقية.
6. تُعتبر الفائدة ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها مقيماً في تلك الدولة. إلا أنه حيث يكون الشخص الدافع للفائدة، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو لم يكن، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مكان عمل ثابت يرتبط بها الدين الذي دُفعت عليه الفائدة، وجرى تَحَمُّل تلك الفائدة من جانب المنشأة الدائمة تلك أو مكان العمل





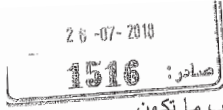
فعمدئذ تُعتبر هذه الفائدة بأنها ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها أو مكان العمل الثابت .

7. حيث أنه بسبب وجود علاقة خاصة بين دافع الفائدة والمالك المستفيد منها، أو بين كليهما وشخص آخر، يتجاوز مبلغ الفائدة المبلغ الذي كان يُمكن الاتفاق عليه بين دافع الفائدة والمالك المستفيد منها في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تسري إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي هذه الحالة، فإن القسم الزائد من المدفوعات يبقى خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع أخذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية بعين الاعتبار.

المادة " 12 " الأتاوات

1. الأتاوات الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. بيد أن هذه الأتاوات يجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد منها مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتجاوز نسبة خمسة بالمئة (5%) من المبلغ الاجمالي للأتاوات.
3. إن كلمة "أتاوات" كما هي مستعملة في هذه المادة تعني الدفعات من أي نوع يتم قبضها كتعويض لقاء استعمال، أو الحق في استعمال أي حقوق طبع ونشر لأعمال أدبية، فنية أو علمية، بما في ذلك البرامج الإلكترونية، الأفلام السينمائية، والأفلام أو الأشرطة للبيث الإذاعي أو التلفزيوني، والإرسال عبر الأقمار الصناعية أو الكابلات أو الألياف البصرية أو الوسائل التقنية المماثلة للبيث الى عامة الجمهور، ولقاء أي براءة اختراع، علامة تجارية، تصميم أو نموذج، مخطط، معادلة أو طريقة إنتاج سرية، أو لقاء استعمال أو الحق في استعمال أي أدوات صناعية، تجارية أو علمية أو لقاء معلومات تتعلق بالخبرة الصناعية، التجارية أو العلمية.
4. لا تسري أحكام الفقرتين (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد من الأتاوات، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوات، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يقدم خدمات شخصية مستقلة في تلك الدولة الأخرى من خلال مكان عمل ثابت فيها، ويكون الحق أو الملك الذي تدفع من أجله الأتاوات مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو مكان العمل الثابت. ففي هذه





الحالة، تسري أحكام المادة (7) أو المادة (15) من هذه الاتفاقية حسب ما تكون الحالة .

5. تُعتبر الأتاوات بأنها ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها مقيماً في تلك الدولة. إلا أنه حيث يكون الشخص الدافع للأتاوات، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو لم يكن، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مكان عمل ثابت له صلة بالمطالبات التي تُفَعَت الأتاوات من أجلها، وجرى تحمّل تلك الأتاوات من جانب تلك المنشأة الدائمة أو مكان العمل الثابت، فعندئذ يجب أن تُعتبر تلك الأتاوات ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو مكان العمل الثابت.

6. حيث أنه بسبب وجود علاقة خاصة بين دافع الأتاوات والمالك المستفيد منها، أو بين كليهما وشخص آخر، يتجاوز مبلغ الأتاوات الذي له علاقة باستعمال أو الحق في استعمال المعلومات التي تُدفع عليها الأتاوات، المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين دافع الأتاوات والمالك المستفيد منها في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تسري إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي هذه الحالة، فإن القسم الزائد من المنفوعات يبقى خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع أخذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية بعين الاعتبار.





المادة " 13 " الأتعاب الفنية

- 1- الأتعاب الفنية الناشئة في دولة متعاقدة والمتحققة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
- 2- بيد أن هذه الأتعاب الفنية يجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد منها مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتجاوز نسبة عشرة بالمئة (10%) من المبلغ الاجمالي للأتعاب الفنية .
- 3- إن كلمة "أتعاب فنية" كما هي مستعملة في هذه المادة تعني الدفعات من أي نوع لأي شخص ولا تشمل الدفعات التي تُدفع للموظف من قبل رب العمل لقاء تقديمه لأي خدمة فنية، إدارية أو ذات طبيعة إستشارية .
- 4- لا تسري أحكام الفقرتين (1) و(2) إذا كان المالك المستفيد من الأتعاب الفنية، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتعاب الفنية، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يُقدم خدمات شخصية مستقلة في تلك الدولة الأخرى من خلال قاعدة ثابتة فيها، وتكون الأتعاب الفنية مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة. ففي هذه الحالة تسري أحكام المادة (7) أو المادة (15) من هذه الاتفاقية حسب ما تكون الحالة .
- 5- تُعتبر الأتعاب الفنية بأنها ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها مقيماً في تلك الدولة. إلا أنه حيث يكون الشخص الدافع للأتعاب الفنية، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو لم يكن، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مكان عمل ثابت له صلة بالمطالبات التي دُفعت الأتعاب الفنية من أجلها، وجرى تحمّل تلك الأتعاب الفنية من جانب تلك المنشأة الدائمة أو مكان العمل الثابت ، فعندئذ يجب أن تُعتبر تلك الأتعاب الفنية ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو مكان العمل الثابت.

- 6- حيث أنه بسبب وجود علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كليهما وشخص آخر، يتجاوز مبلغ الأتعاب الفنية المدفوعة لأي سبب كان المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تسري إلا على المبلغ المذكور أخيراً من هذه



الأتعاب الفنية . وفي هذه الحالة، فإن القسم الزائد من الدفعات يبقى خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع أخذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية بعين الاعتبار .

7- ان احكام هذه المادة لا تنطبق اذا كان الغرض الرئيسي او احد الأغراض الرئيسية لأي شخص له علاقة بإنشاء الحقوق التي تدفع على اساسها الأتعاب الفنية او تحويلها هو الإستفادة غير القانونية من هذه المادة عن طريق هذا الإنشاء او التحويل.



١٦



المادة " 14 " الأرباح الرأسمالية

1. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في أملاك غير منقولة والتي أشير إليها في المادة "6" وتقع في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بأموال منقولة تشكل جزءاً من الأموال التجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو الأرباح الناجمة عن التصرف بأموال منقولة تشكل جزءاً من الأموال التجارية لمكان عمل ثابت لمقيم في دولة متعاقدة يستخدمه لتقديم خدمات شخصية مستقلة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك تلك الأرباح الناجمة عن التصرف بهذه المنشأة الدائمة أو مكان العمل الثابت (وجدها أو مع المشروع بكامله)، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
3. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بسفن أو طائرات تشغل في النقل الدولي، أو من التصرف بأموال منقولة تتعلق بتشغيل وسائل النقل تلك، لا تخضع للضريبة إلا في تلك الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.
4. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بأي أموال غير تلك المشار إليها في الفقرات (1) و(2) و(3) من هذه المادة، لا تخضع للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها تلك الأموال.

المادة " 15 " الخدمات الشخصية المستقلة

- 1- الدخل الذي يُحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة، إلا إذا كان هذا المقيم يتوفر له مكان عمل ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تأدية نشاطاته منها، في هذه الحالة الدخل يجوز أن يخضع الدخل للضريبة في الدولة الأخرى ولكن بمقدار الدخل المرتبط بتحقيقه بالنسبة لتلك القاعدة الثابتة.



١٨

2. تشمل عبارة (الخدمات المهنية) بوجه خاص النشاط المستقل العلمي، الأدبي، الفني، التربوي أو التعليمي وكذلك النشاط المستقل الخاص بالأطباء، المحامين، المهندسين، المهندسين المعماريين، أطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة " 16 " الخدمات الشخصية غير المستقلة

1. مع مراعاة أحكام المواد "17"، "19"، "20"، "21" و "22"، لا تخضع للضريبة الرواتب والأجور والمكافآت والتعويضات المماثلة الأخرى التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة في ما يتعلق بوظيفة ما إلا في تلك الدولة، ما لم تكن الوظيفة تمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى. وإذا كانت تلك الوظيفة تمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن مثل هذا التعويض الذي ينجم عنها من تلك الدولة الأخرى يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

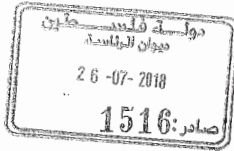
2. على الرغم من أحكام الفقرة (1)، لا يخضع للضريبة المكافأة أو التعويض الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، إلا في الدولة المذكورة أولاً إذا:

- أ- كان المستفيد موجوداً في الدولة الأخرى لمدة أو مدد لا تتجاوز في مجموعها (183) يوماً خلال اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الميلادية المعنية،
- ب- وكانت المكافأة أو التعويض يُدفع من جانب صاحب عمل، أو نائب عنه، ليس مقيماً في الدولة الأخرى؛
- ت- ولا تتحمل المكافأة أو التعويض منشأة دائمة أو مكان عمل ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة الأخرى.

3. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن المكافأة أو التعويض الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة تُشغل في النقل الدولي، لا يخضع للضريبة إلا في تلك الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.



19



المادة " 17 " أتعاب المديرين

إن أتعاب المديرين والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقد بصفته عضواً في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

المادة " 18 " الفنانون والرياضيون

1. على الرغم من أحكام المادتين "15" و"16" ، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من نشاطاته الشخصية التي يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى كفنان، فنان مسرحي، سينمائي، إذاعي أو تلفزيوني، أو موسيقي أو رياضي، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. إذا كان الدخل المتعلق بالنشاطات الشخصية التي يمارسها فنان أو رياضي بصفته هذه لا يعود للفنان أو الرياضي نفسه، بل لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، على الرغم من أحكام المادتين "7" و"15" و"16" ، يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمارس فيها نشاطات الفنان أو الرياضي.
3. على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و(2)، فإن الدخل الناجم عن النشاطات المشار إليها في الفقرة (1) ضمن إطار المبادلات الثقافية أو الرياضية المتفق عليها من جانب حكومتي الدولتين المتعاقبتين والتي لا تهدف لجني الربح، يُعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمارس فيها هذه النشاطات.



٢٠



المادة " 19 "

المعاشات التقاعدية والدفعات الدورية

- 1- مع مراعاة احكام الفقرة "2" من المادة رقم "20" المعاشات التقاعدية والتعويضات المماثلة الأخرى المدفوعة لمقيم في دولة متعاقدة بسبب وظيفة سابقة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .
- 2- على الرغم من احكام الفقرة 1، فإن المعاشات التقاعدية او التعويضات المماثلة الأخرى او الدفعات الدورية المدفوعة بموجب قانون الضمان الاجتماعي لدولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
- 3- ان كلمة " الدفعات الدورية " تعني دفعة ثابتة تُدفع بصورة دورية في وقت محدد خلال الحياة او خلال وقت محدد تحت التزام ان يُعاد دفعها مرة اخرى مع الحفاظ الكامل على قيمة الدفعات المدفوعة والحفاظ على قيمتها الشرائية.
- 4- ان كلمة "معاش تقاعدي" تعني دفعة دورية تُدفع مقابل خدمات قُدمت في الماضي او مقابل تعويضات عن اصابات عمل حدثت اثناء فترة التوظيف .

المادة " 20 "

الخدمات الحكومية

1.
 - أ- إن الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة التي تدفعها دولة متعاقدة، أو سلطة محلية تابعة لها، أو وحدة إدارية إقليمية تابعة لها، إلى فرد فيما يتعلق بخدمات قُدمت إلى تلك الدولة أو تلك السلطة أو الوحدة، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
 - ب- ومع ذلك فإن هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط ، إذا قدمت الخدمات في تلك الدولة وكان الفرد مقيماً في تلك الدولة، هو:
 - (1) من مواطني تلك الدولة، أو
 - (2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة فقط لغرض تقديم تلك الخدمات.

2.

- أ- على الرغم من احكام الفقرة "1" إن المعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة الأخرى المدفوعة لمقيم في دولة متعاقدة بسبب وظيفة سابقة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .



٢١

- وحدة إدارية إقليمية تابعة لها، إلى فرد فيما يتعلق بخدمات تُدْمَت إلى تلك الدولة أو السلطة أو الوحدة، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
- ب- بيد أن معاش التقاعد هذا يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كان الفرد مقيماً في تلك الدولة ومن مواطنيها.
3. تطبق أحكام المواد "16"، "17"، "18"، و"19" على الرواتب، الأجور، المعاشات التقاعدية والتعويضات المماثلة الأخرى المتعلقة بخدمات قدمت لأعمال تجارية قامت بها دولة متعاقدة أو سلطة محلية تابعة لها أو وحدة إدارية إقليمية تابعة لها.



المادة " 21 " الطلبة والمتدربون

1. إن الدفعات التي يحصل عليها طالب أو متدرب والذي هو قبل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً أو كان مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، وهو متواجد في الدولة المذكورة أولاً فقط لغرض الدراسة أو التدريب، وهو يحصل على مبالغ مالية لغرض الإنفاق على معيشته وتحصيله العلمي أو تدريبه، فإن هذه المبالغ لا تخضع للضريبة في تلك الدولة، بشرط أن تكون هذه الدفعات مصدرها من خارج تلك الدولة.
2. إن الطالب في جامعة أو أي مؤسسة تعليم عالي أخرى في دولة متعاقدة أو متدرب، والذي هو قبل زيارته تلك الدولة المتعاقدة مقيماً أو كان مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، وهو موجود في الدولة المذكورة أولاً لمدة متواصلة لا تزيد عن أربع سنوات، لا يخضع للضريبة في تلك الدولة بالنسبة للمكافأة الذي يحصل عليه مقابل تقديمه خدمات في تلك الدولة، بشرط أن تكون الخدمات المقدمة ذات علاقة بدراسته أو تدريبه وهذه المكافأة ضرورية له لمعيشته.

المادة " 22 " الأساتذة والمدرسون والباحثون

- 1- الفرد الذي يقيم أو كان يقيم في دولة متعاقدة مباشرة قبل أن يزور الدولة المتعاقدة الأخرى بدعوة من إحدى الجامعات، الكليات، المدارس أو أي مؤسسة تعليمية غير ربحية أخرى مشابهة ومعترف بها من قبل حكومة تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ويتواجد في تلك الدولة الأخرى لمدة لا تزيد عن سنتين من تاريخ أول وصول له إلى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.



٢٢

الأخرى فقط لغرض التدريس أو البحث أو كليهما في تلك المؤسسة التعليمية يُعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يخص المكافآت التي يحصل عليها نتيجة التدريس أو البحث .

2- أحكام الفقرة 1 من هذه المادة لا تنطبق على الدخل الناتج من البحث إذا كان هذا البحث لا يجري لصالح المصلحة العامة ولكن لصالح المنفعة الخاصة لشخص محدد أو أشخاص .



المادة " 23 " الدخول الأخرى

1. لا تخضع للضريبة عناصر الدخل العائدة لمقيم في دولة متعاقدة، حيثما كان منشؤها والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، إلا في تلك الدولة .
2. لا تسري أحكام الفقرة (1) على الدخل _ بخلاف الدخل من أموال غير منقولة كما هي معرفة في الفقرة (2) من المادة "6" _ إذا كان المستفيد من هذا الدخل، المقيم في دولة متعاقدة يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة تقع فيها أو يقدم خدمات شخصية مستقلة من مكان عمل ثابت يقع فيها وحيث يرتبط الحق أو الملك الناجم عنه الدخل بصورة فعلية بهذه المنشأة الدائمة أو مكان العمل الثابت . وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (15) من هذه الاتفاقية حسب ما تقتضي الحالة .
3. على الرغم من أحكام الفقرة "1" و"2" أن عناصر الدخل العائدة لمقيم في دولة متعاقدة والتي لم يتم التطرق إليها في الفقرات السابقة من هذه الاتفاقية والناشئة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .



٢٢



المادة " 24 "

إزالة الازدواج الضريبي



1- إذا حصل مقيم في دولة متعاقدة على دخل والذي يجوز أن يخضع للضريبة بمقتضى احكام هذه الاتفاقية في الدولة المتعاقدة الأخرى، ينبغي على الدولة المذكورة أولاً أن تسمح بخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم مبلغ يعادل مبلغ الضريبة على الدخل والذي دفعه في تلك الدولة الأخرى، على أن لا يتجاوز هذا الخصم ذلك الجزء من ضريبة الدخل والتي يتم حسابها قبل منح الخصم والتي تتعلق بالدخل الذي يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

2- لأغراض الفقرة "1" عندما يكون الدخل الناشئ في دولة متعاقدة مضمي من الضريبة أو تكون نسبة الضريبة المفروضة عليه أقل في تلك الدولة ، لفترة محددة بموجب قانون وتعليمات تلك الدولة بهدف تشجيع التطور الإقتصادي، تُحتسب الضريبة المفروضة على ذلك الدخل الذي كان موضوع إعفاء أو تخفيض بنسبة أقل في تلك الدولة من الضريبة المستحقة على دخل الشخص في الدولة التي يقيم فيها المالك المستفيد من هذا الدخل .
وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تستشير إحداهما الأخرى فيما يتعلق بكيفية تطبيق احكام هذه الفقرة.

المادة " 25 "

عدم التمييز

1. لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضريبة أو أي متطلبات متعلقة بها، تختلف عن تلك الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها أو تكون أشد عبأً من التي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى في الظروف نفسها خاصة فيما يتعلق بالإقامة .
2. ينبغي أن لا تفرض الضريبة على منشأه دائمة يملكها مشروع من دولة متعاقدة في دولة متعاقدة أخرى، في تلك الدولة الأخرى بصورة أقل ملائمة من الضريبة المفروضة على مشاريع لتلك الدولة الأخرى تقوم بالأعمال نفسها. إن أحكام هذه المادة يجب أن لا تفسر بأنها تلزم دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة الأخرى أي خصومات أو إعفاءات أو

٢٢



تخفيضات شخصية لأغراض فرض الضريبة بسبب الوضع المادي للمواطنين المدفونين في غزة.

3. باستثناء ما تطبق عليه أحكام الفقرة "1" من المادة "9"، الفقرة (7) من المادة "11"، أو الفقرة (6) من المادة "12"، فإن الفائدة والأتاوات والمصروفات الأخرى التي يدفعها مشروع من دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجب، لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة والعائدة لهذا المشروع، أن تكون قابلة للخصم في ظل الظروف نفسها كأنها كانت دفعت إلى مقيم في الدولة الأولى .
4. إن مشاريع دولة متعاقدة، والتي يملك رأسمالها أو يشرف عليه كلياً أو جزئياً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واحد أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى، لا تخضع في الدولة الأولى لأي ضرائب أو متطلبات متعلقة بها تختلف عن أو تكون أشد عيناً من الضريبة المفروضة والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع لها، أو يجوز أن تخضع لها مشاريع مماثلة أخرى تابعة للدولة الأولى.
5. إن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على الضرائب المغطاة ضمن هذه الاتفاقية .

المادة " 26 " إجراءات الاتفاقية المتبادلة

1. إذا اعتبر شخص في دولة متعاقدة أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي أو ستؤدي إلى فرض ضرائب عليه لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز له، بصرف النظر عن المعالجات التي يوفرها القانون المحلي في هاتين الدولتين، أن يرفع قضيته إلى السلطة المختصة لدى الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها، أو أن يرفعها، إذا كانت قضيته ترد تحت الفقرة (1) من المادة (25) في هذه الاتفاقية، إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يكون مواطناً فيها. ويجب رفع القضية خلال سنتين من التبليغ الأول للإجراء الذي يؤدي إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.
2. تسعى السلطة المختصة إذا بدا لها الاعتراض مبرراً وإذا لم تستطع حله بصورة مرضية لحل القضية بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك من أجل تجنب الضريبة التي لا تتفق مع هذه الاتفاقية. وينفذ أي اتفاق يتم التوصل إليه بالرغم من أي أحكام تتعلق بمرور الزمن في القانون المحلي للدولتين المتعاقدين.



٥٥

3. تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين لأن تحل بالاتفاق المتبادل أية مصاعب أو شكوك ناشئة عن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها. ويجوز لهما أيضاً التشاور معاً لإلغاء الأزواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
4. يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين الاتصال مباشرة بغرض التوصل إلى اتفاق حول معنى الفقرات السابقة. وعندما يبدو أنه من المستحسن، في سبيل التوصل إلى اتفاق، إجراء تبادل شفهي في الآراء، فإنه يجوز أن يجري هذا التبادل طريق لجنة تتألف من ممثلين عن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين.

المادة " 27 " تبادل المعلومات



- 1- تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين ما يلزم من المعلومات لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو أحكام القوانين المحلية في الدولتين المتعاقبتين فيما يتعلق الضرائب المغطاة في هذه الاتفاقية وتبادل المعلومات غير مقيد بالمادة 1.
- 2- وأي معلومات تم الحصول عليها بموجب الفقرة 1 من قبل دولة متعاقدة يجب أن تعامل معاملة سرية كالمعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، ولا يجب البوح بها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) المناط بها أمر تقدير أو تحصيل الضرائب أو في بت الاستئنافات المتعلقة بتلك الضرائب، أو ملاحقتها أو تنفيذها. وعلى أولئك الأشخاص أو تلك السلطات أن لا تستعمل تلك المعلومات إلا لهذه الأغراض. ويمكن التصريح بالمعلومات في دعاوى المحكمة العامة أو الأحكام القضائية.

- 3- لا يجب في أي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (1) و(2) بأنها تفرض على دولة متعاقدة الالتزام:
- أ- بتنفيذ إجراءات إدارية لا تتفق مع القوانين والإجراءات الإدارية لتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ب- بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو الإجراءات الإدارية لتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.



ت- بتقديم معلومات تكشف عن أي سر تجاري، صناعي، مهني، طريقة إنتاج، أو معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للنظام العام.



المادة " 28 "

أعضاء البعثات الدبلوماسية و الوظائف القنصلية

ليس في هذه الاتفاقية ما يخل بالامتيازات الضريبية لأعضاء البعثات الدبلوماسية و الوظائف القنصلية بمقتضى القواعد العامة في القانون الدولي أو بمقتضى أحكام الاتفاقيات الخاصة .

المادة " 29 "

سريان الاتفاقية

- 1- الدولتان المتعاقدتان عليهما ان تخطرا احدهما الأخرى كتابيا عبر القنوات الدبلوماسية حين استيفاء المتطلبات الدستورية لدخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ .
- 2- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ الإخطار المكتوب الأخير وتسري أحكام هذه الاتفاقية :

أ- في حالة فلسطين :

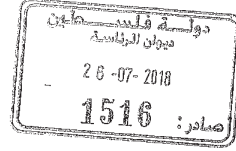
- 1- بالنسبة للضرائب التي تحجز من المنبع: تسري على المبالغ التي تُدفع في أو بعد اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) الذي يلي التاريخ الذي يتم فيها نفاذ الاتفاقية قانونا.
 - 2- وبالنسبة للضرائب الأخرى: تسري على السنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) الذي يلي التاريخ الذي تم فيها نفاذ الاتفاقية قانونا.
- ب- في حالة أثيوبيا :

- 1- بالنسبة للضرائب التي تحجز من المنبع: تسري على المبالغ التي تُدفع في أو بعد اليوم الثامن من يوليو (تموز) الذي يلي التاريخ الذي يتم فيها نفاذ الاتفاقية قانونا.
2. بالنسبة للضرائب الأخرى: تسري على السنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الثامن من يوليو (تموز) الذي يلي التاريخ الذي تم فيها نفاذ الاتفاقية قانونا.



٢٧

المادة " 30 "
إنهاء الاتفاقية



1. تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول حتى تُنهي من قبل دولة متعاقدة.
يمكن أن تُنهي إحدى الدولتين المتعاقبتين الإتفاقية في أي وقت بعد خمس سنوات من تاريخ دخول الإتفاقية حيز النفاذ بشرط إعطاء إشعار خطي مكتوب بإنهاء قبل سنة أشهر على الأقل عبر القنوات الدبلوماسية .
2. في هذه الحالة يتوقف تأثير الإتفاقية.
أ- في حالة فلسطين :
1- فيما يتعلق بالضرائب التي تُحجز من المنبع: بالنسبة للمبالغ التي تُدفع في أو بعد اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) الذي يلي تاريخ انقضاء المدة المحددة في إشعار الإنهاء .

- 2- وفيما يتعلق بالضرائب الأخرى ، بالنسبة للسنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) الذي يلي تاريخ انقضاء المدة المحددة في إشعار الإنهاء .

ب- في حالة أثيوبيا :

- 1- فيما يتعلق بالضرائب التي تُحجز من المنبع: بالنسبة للمبالغ التي تُدفع في أو بعد اليوم الثامن من يوليو (تموز) الذي يلي تاريخ انقضاء المدة المحددة في إشعار الإنهاء .
- 2- وفيما يتعلق بالضرائب الأخرى ، بالنسبة للسنة الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الثامن من يوليو (تموز) الذي يلي تاريخ انقضاء المدة المحددة في إشعار الإنهاء .



٢٦

وإشهاداً بذلك فإن الموقعين أنهاء، المفوضين بذلك حسب الأصول من جانب دولتيهما، قد
وقعا هذه الاتفاقية.

حررت في في اليوم من شهر من السنة 2015
من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية والعربية ،، جميع النصوص متساوية في الحجية
القانونية .

عن حكومة دولة فلسطين
عن حكومة جمهورية أثيوبيا الفدرالية الديمقراطية



State of Palestine



دولة فلسطين

CONVENTION

BETWEEN THE STATE OF PALESTINE
AND
THE FEDERAL DEMOCRATIC REPUBLIC OF
ETHIOPIA

FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

س.س.

٢.

State of Palestine



دولة فلسطين

The governments of the state of Palestine and the Federal Democratic Republic of Ethiopia, desiring to conclude a Convention for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income, have agreed as follows:

ARTICLE 1**PERSONAL SCOPE**

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

ARTICLE 2**TAXES COVERED**

1. This Convention shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property.
3. The existing taxes to which this Convention shall apply are in particular:
 - a) In the case of Palestine:
 - (i) the tax on income and profit;
 - (hereinafter referred to as "Palestine tax").
 - b) In the case of Ethiopia:
 - (i) the tax on income and profit; and
 - (ii) the tax on income from mining, petroleum and agricultural activities;
 - (hereinafter referred to as "Ethiopian tax").

State of Palestine



دولة فلسطين

4. This Convention shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of this Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their respective taxation laws.

ARTICLE 3

GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:
- a) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Ethiopia or Palestine as the context requires;
 - b) the term "Ethiopia" means the Federal Democratic Republic of Ethiopia, when used in a geographical sense, it means the national territory and any other area which in accordance with international law and the laws of Ethiopia is or may be designated as an area in which Ethiopia exercises sovereign rights or its jurisdiction;
 - c) the term "Palestine" means the state of Palestine, when used in a geographical sense, it means the national territory and any other area which in accordance with international law and the laws of Palestine is or may be designated as an area in which Palestine exercises sovereign rights or its jurisdiction;
 - d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
 - e) the term "company" means anybody corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
 - f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on

State of Palestine



دولة فلسطين

by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

- g) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State, except when such transport is operated solely between places situated in the other Contracting State;
 - h) the term "national", in relation to a Contracting State, means:
 - (i) any individual possessing the nationality or citizenship of that contracting State; and
 - (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State;
 - i) the term "competent authority" means:
 - (i) in the case of Palestine, the Minister of Finance or his authorized representative;
 - (ii) in the case of Ethiopia, the Minister of Finance and Economic Development or his authorized representative;
2. As regards the application of this Convention by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has under the law of that State concerning the taxes to which this Convention applies.

ARTICLE 4**RESIDENT**

1. For the purposes of this Convention, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of incorporation or registration, place of management or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any political subdivision or local

State of Palestine



دولة فلسطين

authority thereof. This term; however, does not include any person who is liable to tax in that State in respect only of income from sources in that State.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
 - a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests);
 - b) if the State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;
 - c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
 - d) if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

ARTICLE 5

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:

State of Palestine



دولة فلسطين

- a) a place of management;
 - b) a branch;
 - c) an office;
 - d) a factory;
 - e) a shop;
 - f) a workshop;
 - g) a commercial warehouse;
 - h) a farm, plantation or other place where agricultural, forestry, plantation or related activities are carried on; and
 - i) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.
3. A building site or construction or installation project constitutes a permanent establishment only if lasts more than six months.
4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:
- a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
 - c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
 - d) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise, which is exhibited at a trade fair or exhibition, and which is sold by the enterprise at the end of such fair or exhibition;
 - e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - f) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of advertising.

State of Palestine



دولة فلسطين

- g) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- h) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs a) to g), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.
5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.
6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State shall, except in regard to re-insurance, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other State or insures risks situated therein through a person other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies.
7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, where the activities of such an agent are devoted wholly or mainly to that enterprise he would not be considered an agent of independent status within the meaning of this paragraph.
8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State

State of Palestine



دولة فلسطين

(whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

ARTICLE 6

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning, which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

ARTICLE 7

BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as are attributable to that permanent establishment.

State of Palestine



دولة فلسطين

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. If an enterprise of a Contracting State, which has a permanent establishment in the other Contracting State, sells goods or merchandises of the same or similar kind as those sold by the permanent establishment, or renders services of the same or similar kind as those rendered by the permanent establishment, the profits of such activities may be attributed to the permanent establishment unless the enterprise proves that such sales or services are not attributable to the activity of the permanent establishment.
4. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. This provision shall apply subject to limitations under the domestic law.
5. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall; however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
6. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
7. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

State of Palestine



دولة فلسطين

8. Where profits include items of income, which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

ARTICLE 8 INTERNATIONAL TRAFFIC

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbor of the ship is situated, or, if there is no such home harbor, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.
3. For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft in international traffic include:
 - (a) profits from the rental on a bareboat basis of ships or aircraft; and
 - (b) profits from the use, maintenance or rental of containers (including trailers and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise,
 - (c) Profits from the sale of tickets for such transportation on behalf of other enterprises.

where such rental, use, maintenance or sale of tickets, as the case may be, is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.

4. For the purposes of this Article, interest on funds directly connected with the operation of ships or aircraft in international traffic shall be regarded as profits derived from the operation of such ships or aircraft, and the provisions of Article 11 shall not apply in relation to such interest.

State of Palestine



دولة فلسطين

5. The provisions of paragraphs 1 of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

ARTICLE 9

ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where

- a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
- b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State, and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Convention and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

State of Palestine



دولة فلسطين

ARTICLE 10 DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the dividends.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, including mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.
5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

State of Palestine



دولة فلسطين

ARTICLE 11

INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the interest.
The competent authorities of the Contracting States shall consult each other regarding the mode of application of the provisions of this paragraph.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest arising in a Contracting State shall be exempt from tax in that State, provided that it is derived and beneficially owned by the Government, a political subdivision or local authority of the other Contracting State; or the National Bank of that other state.
4. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.
5. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.
6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting

State of Palestine



دولة فلسطين

State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

ARTICLE 12**ROYALTIES**

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 5 per cent of the gross amount of the royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including computer software, cinematographic films and recordings on tape or other media used for radio or television broadcasting or other means of reproduction or transmission, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process or for the use or for the right to use of any industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on

State of Palestine



دولة فلسطين

business in the other Contracting State in which the royalties arise through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

ARTICLE 13 TECHNICAL FEES

1. Technical fees arising in a Contracting State which are derived by a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such technical fees may also be taxed in the Contracting state in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the technical fees is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 percent of the gross amount of the technical fees.

State of Palestine



دولة فلسطين

3. The term "technical fees" as used in this Article means payments of any kind to any person, other than to an employee of the person making the payments, in consideration for any services of a technical, managerial or consultancy nature.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the technical fees, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the technical fees arise through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the technical fees are effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.
5. Technical fees shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the technical fees, whether he is a resident of that Contracting State or not, has in that Contracting State a permanent establishment or fixed base in connection with which the liability to pay the technical fees was incurred, and such technical fees are borne by such permanent establishment or fixed base, then such technical fees shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the technical fees paid exceeds, for whatever reason, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount of the technical fees. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.
7. The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the rights in respect of which the technical fees are paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

State of Palestine



دولة فلسطين

ARTICLE 14 CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment, including shares and other comparable interests in a company, which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.
3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.
4. Gains from the alienation of any property, other than that referred to in paragraphs 1 to 3, shall be taxable only in the Contracting State in which such property is situated.

ARTICLE 15 INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other State but only so much of it as is attributable to that fixed base.

State of Palestine



دولة فلسطين

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

ARTICLE 16

DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles 17, 19, 20, 21 and 22, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:
 - a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the calendar year concerned; and
 - b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and
 - c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

State of Palestine



دولة فلسطين

ARTICLE 17**DIRECTORS' FEES**

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

ARTICLE 18**ARTISTES AND SPORTSMEN**

1. Notwithstanding the provisions of Articles 15 and 16, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsperson himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 15 and 16, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.
3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, income derived from the activities referred to in paragraph 1 within the framework of cultural or sports exchanges agreed to by the Governments of the Contracting States and carried out other than for the purpose of profit, shall be exempt from tax in the Contracting State in which these activities are exercised.

ARTICLE 19**PENSIONS AND ANNUITIES**

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 20, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment and any annuity paid to such a resident shall be taxable only in that State.

State of Palestine



دولة فلسطين

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, such pension or similar remuneration or annuity made under the social security legislation of a Contracting State shall be taxable only in that State.
3. The term "annuity" means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.
4. The term "pension" means a periodical payment made in consideration of services rendered in the past or by way of compensation for injuries received, during the course of an employment.

ARTICLE 20

GOVERNMENT SERVICE

1. a) Salaries, wages and other similar remuneration paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
- b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:
 - (i) is a national of that State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.
2. a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
- b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.

State of Palestine



دولة فلسطين

3. The provisions of Articles 16, 17, 18 and 19 shall apply to salaries, wages, pensions and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

ARTICLE 21

STUDENTS AND BUSINESS APPRENTICE

1. Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first mentioned State solely for the purpose of his education or training, receives remuneration for the purpose of his maintenance, education or training, shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.
2. A student at a university or other institution for higher education in a Contracting State, or a business apprentice, who is or was immediately before visiting that Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first mentioned state for a continuous period not exceeding four years, shall not be taxed in that State in respect of remuneration he receives for services rendered in that State, provided that the services are in connection with his studies or training and the remuneration constitutes earnings necessary for his maintenance.

ARTICLE 22

PROFESSORS AND RESEARCHERS

1. An individual who is or was a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State and who, at the invitation of any university, college, school or other similar non-profitable educational institution, which is recognized by the Government of that other Contracting State, is present in that other State for a period not exceeding two years from the date of his first arrival in that other Contracting State, solely for the purpose of teaching or research or both, at such educational institution shall be exempt from tax in that other Contracting State on his remuneration for teaching or research.

State of Palestine



دولة فلسطين

2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income from research if such research is undertaken not in the public interest but for the private benefit of a specific person or persons.

ARTICLE 23**OTHER INCOME**

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State.
2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the beneficial owner of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 15, as the case may be, shall apply.
3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the foregoing Articles of this Convention and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other State.

ARTICLE 24**ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION**

1. Where a resident of a Contracting State derives income, which in accordance with the provisions of this Convention, may be taxed in the other Contracting State, the first-mentioned State shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident an amount equal to the income tax paid in that other State;

State of Palestine



دولة فلسطين

Such deduction shall not, however, exceed that part of the income tax as computed before the deduction is given, which is attributable to the income which may be taxed in that other State.

2. For the purpose of paragraph 1, where the income arising in a Contracting State is exempt or taxed at a reduced rate in that State, for a limited period of time in accordance with the laws and regulations of that State aimed at promoting economic development, then the tax on such income which has been exempt or taxed at a reduced rate in that State shall be credited against the tax on income owing in the State where the beneficial owner of this income is a resident.

The competent authorities of the Contracting States shall consult each other regarding the mode of application of the provisions of this paragraph.

ARTICLE 25

NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.
2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favorably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a

State of Palestine



دولة فلسطين

resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.
5. The provisions of this Article shall apply only to taxes which are covered by this Convention.

ARTICLE 26

MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic laws of the Contracting States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 25, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within two years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Convention.
2. The competent authority shall endeavor, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Convention. Any agreement reached shall be implemented in the time period provided in the domestic laws of the Contracting States.

State of Palestine



دولة فلسطين

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavor to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Convention. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Convention.
4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement, in the sense of the preceding paragraphs. When it seems advisable in order to reach agreement to have an oral exchange of opinions, such exchange may take place through a Commission consisting of representatives of the competent authorities of the Contracting States.

ARTICLE 27

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Convention or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by this Convention insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Convention. The exchange of information is not restricted by Article 1.
2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to the taxes covered by this Convention. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.
3. In no case shall the provisions of paragraph 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

State of Palestine



دولة فلسطين

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (order public).

ARTICLE 28**MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS
AND CONSULAR POSTS**

Nothing in this convention shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

ARTICLE 29**ENTRY INTO FORCE**

1. The Contracting States shall notify each other in writing through diplomatic channels that their constitutional requirements for entry into force of this Convention have been fulfilled.
2. This Convention shall enter into force on the date of receipt of the latter of these notifications and shall thereupon have effect:
 - a) In the case of Palestine;
 - i. With regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid on or after the first day of January next following the date on which this Convention enters into force; and

State of Palestine



دولة فلسطين

- ii. With regard to other taxes, in respect of tax year beginning on or after the first day of January next following the date on which this Convention enters into force.
- b) In the case of Ethiopia;
 - i. With regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid on or after the eighth day of July next following the date on which this Convention enters into force; and
 - ii. With regard to other taxes, in respect of tax year beginning on or after the eighth day of July next following the date on which this Convention enters into force.

ARTICLE 30 TERMINATION

1. This Convention shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Convention at any time after five years from the date on which the Convention enters into force provided that at least six months prior written notice of termination has been given through diplomatic channels.
2. In such event, the Convention shall cease to have effect:
 - a) In the case of Palestine;
 - i. With regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid on or after the first day of January next following the date on which the period specified in the said notice of termination expires; and
 - ii. With regard to other taxes, in respect of tax year beginning on or after the first day of January next following the date on which the period specified in the said notice of termination expires.

State of Palestine



دولة فلسطين

b) In the case of the Ethiopia;

- i. With regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid on or after the eighth day of July next following the date on which the period specified in the said notice of termination expires; and
- ii. With regard to other taxes, in respect of tax year beginning on or after the eighth day of July next following the date on which the period specified in the said notice of termination expires.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorized thereto, have signed this Convention.

DONE at this day of 2015 in duplicate each in English and Arabic languages, all texts being equally authentic.

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE STATE OF PALESTINE

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE FEDERAL DEMOCRATIC
REPUBLIC OF ETHIOPIA

